

مساهمة الحوكمة في الحد من الفساد الإداري في المجال الرياضي

Contribution of governance to reducing administrative corruption in the sports field

حساني عادل^{1*}، عويسي إيمان²¹ جامعة إبراهيم سلطان شيبوط الجزائر 3 (الجزائر)، hassani.adel@univ-alger3.dz،² جامعة إبراهيم سلطان شيبوط الجزائر 3 (الجزائر)، aouissi.imane@univ-alger3.dz،^{2، 1} مخبر العلوم والخبرة وتكنولوجيا النشاط البدني والرياضي

تاريخ النشر: 2025/05/30

تاريخ القبول: 2025/05/06

تاريخ الإرسال: 2024/12/29

الملخص:

تهدف الدراسة إلى استكشاف مدى مساهمة الحوكمة في الحد من الفساد الإداري في المجال الرياضي في الجزائر. ولتحقيق أهداف الدراسة استخدمنا المنهج الوصفي، وقمنا بتصميم استبيان يتكون من 15 عبارة لمعرفة مساهمة الحوكمة في الحد من الفساد الإداري. حيث تم تطبيق الاستبيان على عينة تضم 19 مديرا للوحدات التابعة لديوان المركب المتعدد الرياضات في ولاية المسيلة. باستخدام مجموعة متنوعة من الأساليب الإحصائية، تبين أن هناك مساهمة فعالة للحوكمة في الحد من الفساد الإداري في المجال الرياضي.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة؛ الفساد؛ الفساد الإداري..

Abstract:

The study aims to explore the role of governance in reducing administrative corruption in the sports field in Algeria. To achieve the objectives of the study, we used the descriptive approach, and we designed a questionnaire consisting of 15. The questionnaire was applied to a sample of 19 directors of units affiliated with the Multi-Sports Complex Office in the state of M'sila. Using a variety of statistical methods, it was shown that there is an effective and positive role and contribution to governance in reducing and limiting administrative corruption in the sports field

Key words : : governance; corruption; administrative corruption.

1- مقدمة ومشكلة البحث:

يعتبر الفساد آفة اجتماعية تنخر كيان وأركان المجتمع في الكثير من المجالات وبدرجات متفاوتة، حيث لا يكاد يتواجد الفساد إلا وكان هناك عرقلة في التنمية والتطور لدى الأمم والدول سواء النامية أو المتطورة، وكما انه يعتبر صورة فاضحة لذلك المجتمع. ويعد الفساد الإداري ظاهرة عالمية تُعيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث يؤدي إلى هدر الموارد، وتفاقم عدم المساواة، وإضعاف ثقة المواطنين في المؤسسات الحكومية والخاصة. ، أما في المجال الرياضي، فيُعدُّ الفساد الإداري تحديًا كبيرًا يؤثر على نزاهة المنافسات، ويُضعف ثقة الجماهير والمستثمرين. وتشمل مظاهر هذا الفساد التلاعب في نتائج المباريات، وسوء إدارة الموارد المالية، والمحسوبية في تعيين القيادات الرياضية ، حيث يؤثر سلبًا على كفاءة الإدارة، ويُضعف الثقة في المنظومة الرياضية، ويحد من فرص التطوير والاستثمار في هذا المجال الحيوي.

وفي ظل تزايد الوعي بأهمية النزاهة والشفافية في الإدارة الرياضية، برز مفهوم الحوكمة كأداة فعالة تهدف إلى وضع إطار تنظيمي وإداري متكامل يضمن تحقيق الأداء الفعّال للمؤسسات الرياضية من خلال تعزيز مبادئ الشفافية، والمساءلة والعدالة داخل مختلف المنظمات الرياضية

في ظل تزايد الوعي العالمي بأهمية النزاهة والشفافية في الإدارة الرياضية، أصبح مفهوم الحوكمة محوريًا لضمان استدامة المؤسسات الرياضية وفعاليتها وبرزت الحوكمة كأداة فعّالة تهدف إلى وضع إطار تنظيمي وإداري متكامل يضمن تحقيق الأداء الفعّال للمنظمات الرياضية، سواء على المستوى المحلي أو الدولي. يشمل ذلك تطوير هياكل تنظيمية متينة، وتعزيز آليات الرقابة والمساءلة، وضمان العدالة في اتخاذ القرارات المتعلقة بإدارة الموارد، وتوزيع

الفرص، ومتابعة الامتثال للأنظمة والقوانين المعتمدة وذلك من أجل ترسيخ مبدأ العدالة والمساواة في الفرص داخل المؤسسات الرياضية، وذلك من خلال تبني معايير واضحة لاختيار القيادات الرياضية، ووضع آليات لا تتيح التمييز القائم على المصالح الشخصية أو العلاقات غير الرسمية..

ومن هنا ظهرت فكرة إجراء الدراسة كمحاولة منا من أجل فهم أوضح لمدى مساهمة الحوكمة في الحد من الفساد الإداري في المجال الرياضي كمحاولة منا لتحسين إدارة الموارد البشرية والمالية، مما يؤدي إلى رفع كفاءة المؤسسات الرياضية وتعزيز قدرتها والوصول بها إلى المستوى المطلوب وفيما يلي بعض الدراسات المشابهة وذات علاقة بالموضوع

1- دراسة "دور الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد الإداري في القطاعات الحكومية" التي أعدها فارس بن علوش و بن بادي السبيعي في عام 2010 هي رسالة دكتوراه تم إعدادها في جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية. تعتبر هذه الدراسة من الدراسات النظرية والتطبيقية، حيث تهدف إلى تحليل دور الشفافية والمساءلة في تقليص الفساد الإداري داخل القطاعات الحكومية. وقد اعتمد الباحثان على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة الواقع الإداري في المؤسسات الحكومية، واستخدموا استبيانات و مقابلات شخصية لجمع البيانات من العينة الممثلة للعاملين في هذه القطاعات. كما استخدموا التحليل الإحصائي لتفسير النتائج التي تم التوصل إليها.

من أبرز نتائج الدراسة أن الشفافية و المساءلة تلعبان دورًا كبيرًا في الحد من الفساد الإداري، إذ يساهم وجود نظام رقابي قوي ومؤسسات مستقلة في تعزيز تطبيق هذه المبادئ. كما تبين أن القوانين الخاصة بمكافحة الفساد تمثل أداة فعالة لتحسين الأداء الإداري وتقليل الممارسات الفاسدة. كما خلصت الدراسة إلى أهمية توجيه سياسات تدريب وتوعية للموظفين بشأن أهمية النزاهة والشفافية داخل المؤسسات الحكومية. ومن التوصيات التي قدمها

الباحثان ضرورة تعزيز الهيئات المستقلة للرقابة المالية والإدارية و توسيع نطاق التدريب والتوعية للموظفين حول مبادئ الشفافية والمساءلة لضمان تطبيق قوانين مكافحة الفساد بشكل فعال

2- دراسة "دور الحوكمة في تحسين أداء المنشآت الرياضية" التي أعدها سعدودي شيخ و لعباسي كمال، تهدف إلى دراسة تأثير الحوكمة في تحسين الأداء الإداري للمنشآت الرياضية. اعتمد الباحثان على المنهج التحليلي الوصفي لتحليل العلاقة بين الحوكمة وأداء المنشآت الرياضية. تم استخدام استبيانات لجمع البيانات من موظفي المنشآت الرياضية، والذين شملوا مديري المنشآت والرياضيين. أشارت الدراسة إلى أن تطبيق مبادئ الحوكمة مثل الشفافية، والمساءلة، والعدالة يؤدي إلى تحسين الأداء الإداري والمالي للمنشآت الرياضية. كما أظهرت النتائج أن وجود هياكل تنظيمية واضحة وآليات رقابة فعالة يسهم في منع الفساد الإداري ويعزز من قدرة المنشآت على تحقيق أهدافها بكفاءة. توصي الدراسة بضرورة تعزيز الشفافية وتفعيل دور الهيئات الرقابية لضمان تطبيق الحوكمة بشكل فعال، بالإضافة إلى تدريب القيادات الرياضية على مفاهيم الحوكمة لتحسين الأداء العام في المنشآت الرياضية.

التساؤل العام :

- هل تساهم الحوكمة في الحد من الفساد الاداري في المجال الرياضي؟

التساؤلات الفرعية:

-هل توجد فروق في مساهمة الحوكمة في الحد من الفساد الاداري في المجال

الرياضي تعزى لمتغير السن؟

-هل توجد فروق في مساهمة الحوكمة في الحد من الفساد الاداري في المجال

الرياضي تعزى لمتغير الخبرة المهنية؟

-الفرضية العامة :

-الحوكمة تساهم في الحد من الفساد الاداري في المجال الرياضي .

الفرضيات الجزئية:

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مساهمة الحوكمة في الحد من الفساد الإداري في المجال الرياضي تعزى لمتغير السن.

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مساهمة الحوكمة في الحد من الفساد الإداري في المجال الرياضي تعزى لمتغير الخبرة المهنية.

2-الهدف العام من الدراسة :

- التعرف على درجة مساهمة الحوكمة في الحد من الفساد الاداري في المجال الرياضي .

- التعرف على دلالة الفروق في مساهمة الحوكمة في الحد من الفساد الإداري في المجال الرياضي حسب متغير السن.

- التعرف على دلالة الفروق في مساهمة الحوكمة في الحد من الفساد الإداري في المجال الرياضي حسب متغير الخبرة المهنية.

-أهمية الدراسة : تكمن أهمية الدراسة في خطورة الفساد الإداري ، حيث أن هذه الظاهرة أصبحت تؤثر سلبا في خطط التنمية ومواكبة التطور، مما يجعل البيروقراطية والفوضى تكتسي الأجهزة الإدارية للمنظمة بطريقة مباشرة وتتجلى الأهمية العلمية في: توضيح المعالم النظرية المتعلقة بالفساد الإداري، الحوكمة عامة وآلياتها المتمثلة في المحاسبة، المساءلة، النزاهة والشفافية وهذا من خلال تنظير وتحليل للمعرفة العلمية المتعلقة بالفساد الإداري.

- الوقوف عند المتغيرات المتواجدة في المجال الرياضي في الجزائر والمتداخلة مع ظاهرة الفساد الإداري فيه، وكما تكمن أهمية الدراسة العلمية في طرح موضوع حساس يغيب عليه الإثبات الفعلي والملموس في الميدان، نتيجة

ممارسة خفية ومنظمة للفساد الإداري في المنظمة، وأيضاً الكشف عن آثار السلبية الناتجة عن ظاهرة الفساد الإداري في المجال الرياضي .

3- التحديد الإجرائي للمفاهيم الواردة في البحث: * الحوكمة:

لغة: هو لفظ من الحوكمة، وهو ما يعني الحكم والسيطرة و الانضباط بما تعنيه الكلمة من معنى للحكم، ولأن لفظ الحوكمة يعني الكثير من الجوانب منها:

الحكمة: المعرفة، العدل، التعقل، الكلام الذي يترجم الحقيقة، التصرف بعقلانية.

الحكم: وهو ما يعني الفصل في القضايا والأمور.

الاحتكام: يعني رفع الأمر والحكم فيه إلى الحاكم. (يوسف شكري ، 2004، ص136).

اصطلاحاً: هي مجموعة القواعد التي بموجبها تسير الإدارة الداخلية للمؤسسة، ويتم وفقها إشراف مجلس الإدارة في المؤسسة، وهذا من أجل هدف يفي بحماية الاستثمارات والمصالح لصالح المؤسسة، والمساهمين الذين قد يقيمون على بعد من الأميال من تلك المؤسسة.

كما انه يعرفها البعض على أنها : مجموعة من الإجراءات والقواعد التي بموجبها تحدد اتخاذ القرار ومراقبته ،وأيضاً رصد العمليات داخل المؤسسة .(بوقرة بلال 2015، ص 21)

إجرائياً : إن الحوكمة تعني أنها مجموعة من القوانين والأنظمة والقواعد التي يمكن ان توجه المؤسسة او المنظمة إدارتها ومراقبتها .

- الفساد:

لغة: هو فسد ضد صلح، والفساد لغة هو البطلان، فيقال فسد الشيء أي بطل، ويقال فسد القوم أي قطعوا أرحامهم، ويقال فسد الشيء أي ظهر به خلل أو علة، (جمال الدين ابن منظور، 2003، ص 413).

اصطلاحاً: توجد الكثير من المسميات لمفهوم الفساد لان لكل زاوية نظر مختلفة عن الآخر:

تعريف البنك الدولي: يعرفه على انه الاستغلال السيئ للسلطة العامة من اجل الوصول والحصول على مكاسب خاصة..

الفساد الإداري: هو إساءة استعمال السلطة الحكومية للحصول على مكاسب او منافع خاصة من خلال مخالفة ما تنص عليه القواعد او القوانين او التشريعات او اللوائح الحاكمة للعمل للحكومي .(حمدي عبد العظيم، 2008)

4- الإجراءات المنهجية المتبعة في الدراسة:

4-1 الطريقة والأدوات:

- **منهج الدراسة :** إن اختيار منهج البحث يعتبر من أهم المراحل في عملية البحث العلمي إذ نجد من خلاله كيفية جمع البيانات و المعلومات حول الموضوع وذلك بناء على أسس وقواعد معينة تختلف من منهج الى آخر من حيث استعمالها و تطبيقها ، وانطلاقا من موضوع البحث اعتمدنا على المنهج الوصفي بأسلوبه المسحي لدراسة هذه الظاهرة .

- **الدراسات الاستطلاعية:** قمنا بدراسة الاستطلاعية على ديوان مركب متعدد الرياضات لولاية المسيلة للتعرف على محيط وظروف العمل وكذلك للوقوف على امكانية التواصل مع افراد العينة ، و قمنا بالخطوات التالية :

- معرفة حجم المجتمع الأصلي و مميزاته و خصائصه .
- التأكد من صحة هذه الدراسة، وأنها مطابقة للعينة وأن الأرضية مهيأة ومساعدة لإجراء هذه الدراسة .
- تمهيد الأرضية والطريق لإجراء المقابلات مع افراد العينة والإجابة عن أسئلة المقياس.

- مجتمع و عينة البحث :

- مجتمع البحث:

من الناحية الاصطلاحية هو : تلك المجموعة الأصلية التي تأخذ منها العينة وقد تكون هذه المجموعة مدارس ، فرق ، تلاميذ سكان ، أو أي وحدات أخرى (محمد نصر الدين رضوان ، 2003 ، ص 14)
أجريت الدراسة على مدراء العاملين في الوحدات الرياضية التابعة لديوان مركب متعدد الرياضات المسيلة .

-عينة الدراسة : ينظر إلى العينة على أنها جزء من الكل أو بعض من الجميع وتتلخص فكرة دراستها في محاولة الوصول إلى تعميمات لظاهرة معينة أي دراسة بضع حالات لا أن تقتصر على حالة واحدة (محمد علوي و أسامة كامل راتب ، 1999، ص134).

تمثلت عينة دراستنا في 19 مدير وحدة رياضية تابعة لديوان مركب متعدد الرياضات ولاية المسيلة تم اختيارهم بطريقة مقصودة ، ووزع عليهم الاستبيان بغرض معرفة مساهمة الحوكمة في الحد من الفساد الإداري في المجال الرياضي

جدول 01 يوضح توزيع افراد العينة

العدد	العينة
07	مدراء مسابح
11	مدير قاعة رياضية
01	مدير مركز الإيواء للرياضيين.

- مجالات الدراسة :

-المجال المكاني: وهو المكان الذي تم فيه الدراسة الميدانية ، وقد قمنا بإجراء دراستنا في وحدات المسابح ، وقاعات الرياضية التابعة لديوان المركب المتعدد الرياضات لولاية المسيلة والموزعة على كامل تراب الولاية **المجال الزمني:** ويقصد به المدة الزمنية المستغرقة في الدراسة الميدانية ، بداية من يوم توزيع استمارة الاستبيان إلى غاية استرجاع الأجوبة من طرف مدراء الوحدات الرياضية حيث كانت بداية توزيع الاستمارات يوم 01 سبتمبر 2024 إلى غاية 26 سبتمبر 2024.

- تحديد المتغيرات:

- المتغير المستقل : الحوكمة

- المتغير التابع: الفساد الإداري

- أدوات البحث:

بعد الإطلاع على الأدب التربوي والدراسات السابقة المتعلقة بمشكلة الدراسة واستطلاع رأي عينة من أساتذة التربية البدنية الرياضية عن طريق المقابلات الشخصية ذات الطابع غير الرسمي، اشتملت أداة الدراسة على بناء استبيان

مكونات الاستبيان : يتكون الاستبيان في صورته النهائية من (15

) عبارات تقيس درجة مساهمة الحوكمة في الحد من الفساد الإداري في المجال الرياضي

- الخصائص السيكومترية للأداة البحث : للتأكد من صلاحية أداة الدراسة، والتأكد من توفرها على الخصائص السيكومترية، تم تطبيقها على عينة استطلاعية قوامها (04) مدراء وحدات رياضية تم اختيارهم عشوائيا ، ومن خلال النتائج المحصل عليه تم حساب التالي :

صدق الأداة : حرصنا على التأكد من صدق المقياس في الدراسة الحالية وذلك لأهمية صدق الأداة حيث تعد أهم الشروط الواجب توفرها في أدوات القياس ،"الاختبار الصادق هو الاختبار الذي يقيس ما وضع الاختبار من أجل قياسه (الدعيلج ،2010، 116) ، وهو يعني ما يقيسه هذا الاختبار وكيفية صحة القياس ،ويقبل الصدق على أساس معاملات الارتباط التي تشير إليه من أجل التأكد من صدق الأداة اتبعنا الوسائل التالية:

-**الصدق الظاهري :** وهو يمثل الشكل العام للاختبار أو مظهره الخارجي من حيث مفرداته وموضوعاته ووضوح تعليماته . (كماش ومشتت ،2013، 153)، وهذا النوع من الصدق يوضح إذا ما كان الاستبيان يقيس أولا يقيس ما وضع من أجله.

-**الصدق الذاتي :** ويعني الصدق الداخلي للاختبار ، وهو عبارة عن الدرجات التجريبية للاختبار منسوبة للدرجات الحقيقية الخالية من أخطاء القياس ، ويقاس عن طريق حساب الجذر التربيعي لمعامل الثبات الأداة ، وبما أن معامل الثبات يساوي 0.83 .

فان معامل الصدق الذاتي يكون كالتالي :

$$\text{معامل الصدق الذاتي} = \sqrt{\text{معامل الثبات}}$$

الصدق الذاتي = 0.91

وهو كافي ومقبول بدرجة كبيرة لاستخدامه كوسيلة لجمع المعلومات حول الظاهرة المدروسة .

ثبات الأداة: نظرا لتعذر جمع البيانات باستخدام تطبيق المقياس مرتين على نفس العينة تم حساب معاملات ثبات الأداة بعد جمع البيانات باستخدام "معادلة كرونباخ المعروفة بمعامل ألفا لتقدير الاتساق الداخلي للاختبارات والمقاييس متعددة الاختبارات أي عندما تكون احتمالات الإجابة ليست صفرا أي ليست ثنائية البعد.

بعد توزيع الاستبيان على المجموعة الاستطلاعية والتي بلغت 04 أفراد تم اختيارهم بطريقة عشوائية وبعد تفريغ النتائج في برنامج spss لحساب معادلة ألفا كرونباخ تحصلنا على النتائج التالية :

الفا كور نباخ = 0.82

جدول (02) : يوضح نتيجة ألفا كرونباخ

Reliability Statistics	
Cronbach's Alpha	N of Items
0.82	04

من خلال الجدول رقم (02) نلاحظ أن قيمة الفا كرونباخ قدرت ب0.82 ودرجت الاحتمال المعنوية وهو ثبات كاف ومقبول بدرجة كبيرة لاستخدام الاستبيان كوسيلة لجمع المعلومات حول الظاهرة المدروسة

-الأدوات الإحصائية: المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري، t teste

4-2 عرض وتحليل ومناقشة النتائج:

4-2-1-الاختبار الطبيعي

- اختبار كولمغروف - سمرنوف (Sample K-S)

استخدمننا هذا الاختبار لمعرفة اذا ما كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي ام لا وهو اختبار ضروري في حالة اختبار الفرضيات لان معظم الاختبارات المعلمية تشترط ان يكون توزيع البيانات طبيعيا .

ويوضح الجداول التالية نتائج الاختبار

جدول رقم 03 : اختبار التوزيع الطبيعي الخاص باجبات افراد العينة على الاستبيان

المقياس	عدد الفقرات	قيمة Z	القيمة الاحتمالية
الاستبيان	15	0.14	0.20

من خلال الجدول رقم 02 نلاحظ ان القيمة الاحتمالية $sig = 0.20$ اكبر من مستوى الدلالة 0.05 وهذا يدل على ان البيانات اجبات افراد العينة تتبع التوزيع الطبيعي ويجب استخدام الاختبارات المعلمية عليه .

عرض وتحليل ومناقشة الفرضية العامة: والتي نصت على : مساهمة الحوكمة في الحد الفساد الإداري

و للاختبار والتحقق من صحة هذه الفرضية استخدمنا المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والمتوسط الفرضي للمتغير وقيمة اختبار ت للحكم على النتيجة، والنتائج كما هي موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (04): يمثل مساهمة الحوكمة في الحد من الفساد الإداري:

التساؤل العام	العينة	عدد الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الفرضي	الفرق بين المتوسطين	درجة الحرية	قيمة ت	مستوى المعنوية
المتغير	19	15	39.73	1.88	30	9.73	15	4.02	0.001

المصدر: من إعداد الباحث، 2024.

يتضح من الجدول (04) أن المتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد العينة على مساهمة الحوكمة في الحد من الفساد الإداري ، والبالغ عددهم (19) فرداً، بلغ (39.73) بانحراف معياري قدر بـ (1.88) وهو اكبر من المتوسط الفرضي الذي اعتمدنا عليه (30) بمقدار 9.73، وبدلالة الفروق نجد أن درجة الاحتمال المعنوية sig بلغت 0.001 وهي اقل من مستوى الدلالة الذي اعتمدنا علي عند مستوى دلالة 0.05 وحتى عند مستوى الدلالة 0.01 ومنه نقبل الفرض البديل الذي مفاده توجد مساهمة للحوكمة في الحد من الفساد الإداري وبدرجة كبيرة الاستنتاج الخاص بالفرضية العامة : من خلال النتائج المحصل عليها في الجدول رقم (04)و من خلال الاتجاه الكلي للاستبيان والدلالات الإحصائية نستنتج وجود مساهمة للحوكمة في الحد من الفساد الإداري و بدرجة كبيرة وهو ما يؤكد صدق فرضيتنا .

ويعزو ذلك الى أن الأنظمة الحوكمة الجيدة تساهم بشكل كبير في تقليص الفساد من خلال تعزيز الشفافية، المساءلة، الرقابة، والتنظيم داخل المؤسسات، كما انها تساهم في تقليل التقدير الشخصي في اتخاذ القرارات من خلال وضع

إجراءات معيارية واضحة. بوجود سياسات صارمة ومعايير متفق عليها، مما يصبح من الصعب على الأفراد استخدام سلطاتهم لأغراض شخصية. لذلك، فإن الفساد لا يمكن أن ينمو في بيئة تكون فيها الأمور خاضعة للإجراءات والمراجعات المستمرة ، كما ان الحوكمة تشجع على تبني ثقافة النزاهة في المؤسسة. عندما يرى الموظفون أن هناك التزامًا جادًا بمبادئ العدالة والمساواة، فإنهم يميلون إلى التمسك بتلك المبادئ في عملهم، مما يعزز من عدم السماح بوجود الفساد. وبذلك، تعمل الحوكمة على تشكيل بيئة عمل تعزز من القيم الأخلاقية.

وهذا ما اتفق مع دراسة Kaufmann, D., & Kraay, A. (2002) حيث اظهرت النتائج فيها أن تحسين ممارسات الحوكمة يؤدي إلى تحسين القدرة على مكافحة الفساد الإداري، وهذا يتحقق من خلال تحسين الرقابة على الأداء المؤسسي وتوفير آليات المساءلة.

وكذلك اتفقت مع دراسة Bovens, M., Schillemans, T., & Hart, P. (2008) حيث توصلت الدراسة أن المؤسسات التي تطبق ممارسات حوكمة شفافة تتمتع بمستويات أقل من الفساد الإداري، مما يثبت أهمية دور الحوكمة في القضاء على الفساد.

- عرض وتحليل ومناقشة النتائج الخاصة بالفرضية الاولى:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مساهمة الحوكمة في الحد من الفساد الإداري تعزى لمتغير السن .

للتحقق من هذه الفرضية استخدمنا اختبار تحليل التباين الأحادي (ANOVA)، وذلك للتحقق من دلالة الفروق بين المتوسطات الحسابية لدرجة الكلية لاستبيان مساهمة الحوكمة في الحد من الفساد الإداري و التي تعزى

لمتغير السن (اقل من 30 سنة ، من 30 سنة إلى 40 سنة ، 40 سنة فأكثر) والجدول رقم (05) يبين النتائج التي توصلنا إليها. جدول رقم (05) : اختبار (تحليل التباين الأحادي) لدلالة الفروق بين الدرجة الكلية لاستبيان مساهمة الحوكمة في الحد من الفساد الإداري تعزى لمتغير السن .

المتغير	العينة	مجموع المربعات	درجة الحرية	مربع المتوسطات	Sig	α	F	الدلالة
السن	بين المجموعات	1.37	6	0.29	0.84	0.05	0.42	غير دال
	داخل المجموعات	6.17	12	0.53				
	المجموع	7.78	18					

المصدر: من إعداد الباحث، 2024.

يتضح من خلال الجدول رقم (05) دلالة الفروق بين الدرجة الكلية لاستبيان مساهمة الحوكمة في الحد من الفساد الإداري تعزى لمتغير السن (اقل من 30 سنة ، من 30 سنة الى 40 سنة ، 40 سنة فأكثر) حيث بلغت قيمة درجة الاحتمال المعنوية Sig (0.84) على الدرجة الكلية لاستبيان وهي أكبر من مستوى الدلالة 0.05 الذي اعتمدنا عليه . ومنه يتم قبول الفرض الصفري القائل بعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مساهمة الحوكمة في الحد من الفساد الإداري تعزى لمتغير السن.

الاستنتاج الخاص بالفرضية الاولى :

من خلال النتائج المتوصل إليها نستنتج أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 0.05 لدرجة الكلية لاستبيان مساهمة الحوكمة في الحد من الفساد الإداري و التي تعزى لمتغير السن (اقل من 30 سنة ، من 30 سنة الى 40 سنة ، 40 سنة فاكثر) وهو ما يحقق صدق فرضيتنا . ويعزو ذلك الى أن العمر (الفئات العمرية المختلفة) لا يُعتبر متغيراً مؤثراً على تقييم مساهمة الحوكمة في الحد من الفساد الإداري. مما يؤكد ان الأفراد العينة من مختلف الأعمار قد تكون لديهم آراء متقاربة أو تجارب مشابهة حول تأثير الحوكمة في هذا المجال بالإضافة الى أن الحوكمة تُعنى بوضع آليات واضحة للمساءلة، الشفافية، والمشاركة في اتخاذ القرارات ، هذه المبادئ لها طابع مؤسسي يتجاوز الاختلافات بين الأفراد، سواءً في العمر أو الخلفية الاجتماعية.

وهذا ما اتفق مع دراسة عادل الشلفان بعنوان "دور الحوكمة والشفافية في الحد من الفساد الإداري:"حيث أكدت النتائج فيها أن الحوكمة توفر بيئة مؤسسية تضمن الشفافية والمساءلة، مما يؤدي إلى تقارب آراء الأفراد بغض النظر عن خلفياتهم، بما في ذلك الفئات العمرية المختلفة

تتفق هذه النتائج ايضا مع دراسة الكبيجي، رولا وائل 2019 بعنوان "دور الحوكمة في الحد من الفساد في مؤسسات القطاع العام الفلسطيني:" استعرضت كيف أن الحوكمة تُعزز النزاهة وتضع آليات فعالة للحد من الفساد في المؤسسات. لم يتم تسجيل تأثير اختلاف الأعمار على النتائج، حيث ركزت الجهود على تطبيقات مؤسسية شاملة يتفاعل معها جميع الموظفين بمستوى متساوٍ من الإدراك

- عرض وتحليل ومناقشة النتائج الخاصة بالفرضية الثانية:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مساهمة الحوكمة في الحد من الفساد الإداري تعزى لمتغير الخبرة المهنية . للتحقق من هذه الفرضية استخدمنا اختبار تحليل التباين الأحادي (ANOVA)، وذلك للتحقق من دلالة الفروق بين المتوسطات الحسابية لدرجة الكلية لاستبيان مساهمة الحوكمة في الحد من الفساد الإداري والتي تعزى لمتغير الخبرة المهنية (أقل من 5 سنوات ، من 5 سنوات إلى 10 سنوات ، 10 سنوات فأكثر) والجدول رقم (06) يبين النتائج التي توصلنا إليها.

جدول رقم (06) : اختبار (تحليل التباين الأحادي) لدلالة الفروق بين الدرجة الكلية لاستبيان مساهمة الحوكمة في الحد من الفساد الإداري تعزى لمتغير الخبرة المهنية .

المتغير	العينة	مجموع المربعات	درجة الحرية	مربع المتوسطات	Sig	α	F	الدلالة
الخبرة المهنية	بن المجموعات	3.48	6	0.58	0.31	0.05	0.31	غيردال
	داخل المجموعات	5.25	12	0.43				
	المجموع	8.73	18					

المصدر: من إعداد الباحث، 2024.

يتضح من خلال الجدول رقم (06) دلالة الفروق بين الدرجة الكلية لاستبيان مساهمة الحوكمة في الحد من الفساد الإداري تعزى لمتغير الخبرة المهنية (أقل من 5 سنوات ، من 5 سنوات إلى 10 سنوات ، 10 سنوات فأكثر) حيث بلغت قيمة درجة الاحتمال المعنوية Sig (0.84) على الدرجة الكلية لاستبيان وهي أكبر من مستوى الدلالة 0.05 الذي اعتمدنا عليه .

ومنه يتم قبول الفرض الصفري القائل بعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مساهمة الحوكمة في الحد من الفساد الإداري تعزى لمتغير الخبرة المهنية.

الاستنتاج الخاص بالفرضية الثانية :

من خلال النتائج المتوصل إليها نستنتج أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 0.05 تعزى لمتغير السن لدرجة الكلية لاستبيان مساهمة الحوكمة في الحد من الفساد الإداري و التي تعزى لمتغير الخبرة المهنية (اقل من 5 سنوات ، من 5 سنوات الى 10 سنوات ، 10 سنوات فاكثر) على درجة إدراك المشاركين لمساهمة الحوكمة في الحد من الفساد الإداري، بما يمكننا استنتاج أن الخبرة المهنية، رغم كونها متغيراً مهماً في السياقات الإدارية، قد لا تؤثر بشكل جوهري على تقييم مساهمة الحوكمة في مكافحة الفساد رغم أن الخبرة المهنية قد تُعتبر عاملاً مؤثراً في تقييم الحوكمة، إلا أن تأثيرها قد يكون محدوداً في سياقات معينة كما أن الخبرة المهنية قد لا تكون العامل الأهم في تقييم دور الحوكمة إذا كانت هناك عوامل أخرى مثل التعليم، الثقافة المؤسسية، أو الوعي العام بمفاهيم الحوكمة والشفافية هي الأكثر تأثيراً بالإضافة الى ذلك قد يكون العمل الإداري في الحوكمة يتطلب مهارات أكثر ارتباطاً بالمفاهيم القانونية، التنظيمية، و الرقابية بدلاً من المهارات الفنية أو العملية التي يكتسبها الأفراد من خلال الخبرة اليومية. لذلك، من الممكن أن الأشخاص في جميع الفئات العمرية والخبرات المهنية قد يتشاركون في فهم متشابه لهذا الموضوع نظراً لأنه مرتبط بالمعرفة المؤسسية العامة

وهذا ما اتفق مع دراسة (O'Donnell, E. & Johnson, D. (2011)

حيث اثبتت النتائج فيها أن الحوكمة تتطلب بالدرجة الأولى مهارات قانونية وتنظيمية تتعلق بتنفيذ السياسات والرقابة على الأداء، وهو ما يفوق في تأثيره المهارات الفنية التي يكتسبها الأفراد من خلال الخبرة العملية اليومية

الخاتمة

أن الحوكمة تساهم بدور فعال وإيجابي في الحد من الفساد الإداري في المجال الرياضي في الجزائر، حيث أن بفضل آلياتها ومقوماتها وأسسها المتمثلة في المحاسبة والمساءلة ، النزاهة والشفافية في التقليل من الأخطاء الإدارية وتجنيبها أيضا ، وبذلك تتم مواكبة التطور الإداري وعصرنة الأنظمة الإدارية الناجحة والرامية لتحقيق الأهداف المسطرة مسبقا

ومنه تكمن **الاستنتاجات** فيما يلي :

- الحوكمة تساهم في الحد من الفساد الإداري في المجال الرياضي في الجزائر.
- آليات الحوكمة وأسسها لها دور فعال وإيجابي في الحد من الفساد الإداري.
- السن لدى الموظفين في الإدارة لا يؤثر ولا يتأثر في تطبيق الحوكمة.
- تعتبر الخبرة المهنية مقوم ثانوي وغير مؤثر حيث تطبق الحوكمة.
- وعليه فإن أهم **التوصيات والاقتراحات** تمثلت في:
- يجب تطبيق الحوكمة والحكم الراشد في جميع الإدارات في المؤسسات الرياضية من أجل أنجاحها.
- استخدام مقومات الحوكمة المحاسبة والمساءلة ، النزاهة والشفافية في العمليات الإدارية والتعاملات بين الإداريين.
- تحديد المسؤوليات والإفصاح السليم وفي الوقت المناسب.
- تعزيز الثقة في الإدارة من خلال الحوكمة.

المراجع المستخدمة في البحث:

الكتب

- السيد علي شتار ، (2003) ، «الفساد الإداري ومجتمع المستقبل ، الإسكندرية، مصر، المكتبة المصرية للطباعة والنشر والتوزيع.
- بلال خلف السكارنة ، (2011) ، «الفساد الإداري ، عمان ، دار وائل للنشر والتوزيع.

- جمال الدين ابن منظور،(2003) ، لسان العرب، القاهرة ، دار المعارف.
- حمدي عبد العظيم، (2008) ، عولمة الفساد وفساد العولمة ، الطبعة الأولى ، الإسكندرية، مصر الدار الجامعية للنشر والتوزيع .
- لؤي أديب العيسى،(2018) ، الفساد الإداري والبطالة ، عمان (الأردن) ، دار مكتبة الكندي للنشر والتوزيع .
- محمد بن أبي بكر الرازي،(1983)، مختار الصحاح، الكويت ، دار الرسالة .
- يوسف شكري ، (2004) ، الفساد الإداري :سببه أثاره سبل مكافحته ، بيروت ،لبنان ، مركز الدراسات الوحدة العربية.

المجلات والدوريات والصحف

- مقال سعدودي شيخ ، لعباسي كمال ، دور الحوكمة في تحسين أداء المنشآت الرياضية ، 2022 ، مجلة التفوق في علوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية ، المجلد 07، العدد 02،ص 372-389
- مقال د.محمد ناصر باصم ، دور الحوكمة في تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، دراسة تحليلية لمؤشر الشفافية ومؤشر المساءلة والمحاسبة في المملكة العربية السعودية ،2019، مجلة ام القرى لعلوم الشريعة والدراسات الإسلامية ، ص 553-602
- رسائل الماجستير والدكتوراة
- بوقرة بلال،(2015)،تطبيق مبادئ الحوكمة ودورها في تحسين أداء العاملين في المؤسسات الرياضية،رسالة ماستر ، جامعة المسيلة ، المسيلة
- فارس بن علوش، بن بادي السبيعي ،(2010) ، دور الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد الإداري في القطاعات الحكومية ،رسالة دكتوراة ،جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية،السعودية

قائمة المراجع بالاجنبية:

- Bovens, M., Schillemans, T., & Hart, P.** (2008). Public Accountability: A Framework for the Analysis and Assessment of Accountability in Public Sector Organizations. *Public Administration Review*, 68(4), 112-124.
- Kaufmann, D., & Kraay, A.** (2002). Governance Matters III: Governance Indicators for 1996-2002. *World Bank Policy Research Working Paper No. 3106*.